



جناة من المحضور الحكومي



من نسق الغاتم متربلاً جلسة مجلس الأمة أمس

وافق على مشروع قانون بشأن دورية انعقاد القمة الإسلامية.. وزكي الحويلة لعضوية البرلمان العربي

مجلس الأمة يقر تعديلات «السكنية» بما أوصي به.. ويحدد التحقيق

في بثاير وفي فبراءير.
خليل عبدالله: هناك خلاف
بسيط مع الحكومة بشان
قانون الجامعات الحكومية
وسيوري النور قريباً.
حمدان العازمي: إذا هناك
شهادة قساد في مصفاة الزور
يجب محاسبة القاسدين.
المجلس ينتقل لبعد الاستئناف.
عبدالله الرومي يتوجه بعدم
ورود إجابة كاملة عن سؤالين
أحدهما عن مركز جابر الأحمد
الثقافي: إجابة غير كافية ولا
تعلم من يدير أموالها وأصر
على الإجابة عن سؤاله.
الوزير محمد الجبري: تمت
الإجابة عن سؤال الثاني
الرومي بشان مركز جابر
الأحمد الثقافي بناء على
نفس السؤال بأنه ليس تابعاً
لوزارة الإعلام وبالتالي لم
تزوده بالمعلومات لأن الجهة

لا تتعينا...
عبدالله الرومي: سؤالي وجهته لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ولم تردني الإجابة ولم أتسأل عن شيء سري وعدم الرد يضع علامه استفهام كبيرة.
خالد العتيبي: لم تصلني الإجابة عن سؤالي حول المكافآت والمهماة الخارجية للعاملين في هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»..
حمدان العازمي: الكلير من المشاريع بالدولة بها تأخير ومع الأسف يأخذون أقل الأسعار ثم يفرضون بالنتهاية شروطهم ويحصلون على أوامر تغييرية.
صفاء الهاشم: أشك يان رد وزير المالية عن سؤالي بشأن خصوبة القيمة المضافة حصل عليها من «غوغل».. أخذها

- الشاهين: التعديل يعد تكريما للشهداء لكن من الضرورة وضع ضوابط بما يكفل حق الأبناء بالبيت
- فهاد: نعاني غزوا من أصحاب المحافظ المليونية لمناطق السكن الخاص وأصبحنا غرباء داخل مناطقنا
- العدساني: الأولوية في دخول المزاد يجب أن تكون للمستحقين من المواطنين الذين يقفون في طابور الانتظار



الكتابية بوعصب و منتدى ٢٣٦٩٣ - المحتوى

العضوية البرلمان العربي.
ورفع رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم جلسة المجلس
العادية على ان تستكمل
صباح اليوم.
وفيما يلي تفاصيل الجلسة:
رفعت جلسة مجلس الأمة
اليوم مؤقتاً لمدة نصف ساعة
لعدم اكمال القصاص.
الرئيس مرزوق الغانم
يفتح الجلسة والأمين
العام يتنوّع أسماء الحضور
والمعتذر عن حضوره.
المجلس يستهل أعماله
ببيان كشف الأداء.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى بموافقة 52 عضواً وعدم موافقة عضو واحد من الجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضواً. وأظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية موافقة 52 عضواً وعدم موافقة عضو واحد من الجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضواً. من جانب آخر ذكرى مجلس الأمة النائب الدكتور محمد الجهمي

بيوت ذوي الشهداء تصدر باسم الأرملة وأسرتها وورث ذكر الأرملة، وهذا التعديل لضمان شمول الأراضي من ليس لديها أي فرد من أسرهن مستحق للسكن بحق السكن وإصدار الوثيقة.

من جهة أخرى وافق المجلس في المداولات الأولى والثانية على مشروع قانون بالصادقة على التعديل الوارد بقرار مجلس وزراء الخارجية العرب بشأن دورية اتفاقية القيمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي، وإحالته إلى الحكومة.

وحيث تكون الأولوية لأصحاب طلبات الرعاية السكنية، وأوضحت بوشهري أن الإسكان لا تسحب البيوت الموزعة للعاملين بوزارة الدفاع إلا بكتاب من وزارة الدفاع، وبالنسبة لإيئام الكويتيات لا يتم سحب البيوت منهم في حال وجود أي شخص من الأبناء مستحق للرعاية السكنية ولا يسترد إلا في حال حصول جميع أبناء الأسرة من مستحقى الرعاية على السكن، وأكدت بوشهري بأن وثيقة وتحت التعديلات على تسجيل بيت الشهيد باسم أرملته، وعرض البيوت المسحوبة في المزاد العلني على أن تكون الأولوية لاصحاب الطلبات، إضافة إلى إسهام نشاط القطاع الخاص في تغير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية.

وأشارت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري إلى أنه تم التنسيق مع رئيس اللجنة الإسكانية جهاز مباريات البيوت المستددة المقسيفي الذي عقد مع رؤساء وفرازى للجان لرفع وتيرة التشريع، وأقر المجلس مشروع قانون بتعديل قانون «الرعاية السكنية»، في مداولته الأولى والثانية، حيث جاءت نتيجة التصويت في الداولة الأولى على المشروع بموافقة 55 عضواً وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 56 عضواً، وأظهرت نتيجة التصويت في الداولة الثانية موافقة 56 عضواً وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور

- فيصل الكندي: لأسر الشهداء
- علينا حق وهذا القانون يعيد الحق لأصحابه وهم أسر الشهداء
- حمدان العازمي: يجب أن تكون الأولوية في السكن للمستحقين وشقق صباح السالم أصبحت متهالكة
- الرومي: تكرييم الشهيد لا يقتصر على أرملته فقط إنما يجب أن يشمل والده وأمه وإخوته والأسرة ككل

حيث تكون الأولوية لاصحاب طلبات الرعاية السكنية، وأوضحت بوشهري أن الموزعة للعاملين بوزارة الدفاع لا يكتاب من وزارة الدفاع، وبالنسبة لآياتن الكوبيتات لا يتم سحب البيوت منهم في حال وجود أي شخص من الآباء مستحق للرعاية السكنية ولا يسترد إلا في حال حصول جميع أبناء الأسرة من مستحقى الرعاية على السكن، وأكدت به شهادة ماريا فهدية وتحصل التعديلات على تسجيل بيت الشهيد باسم أرملته، وعرض البيوت المسحوبة في المزاد العلني على أن تكون الأولوية لاصحاب الطلبات، إضافة إلى إسهام نشاط القطاع الخاص في تغيير الازاضي القضاء المملوكة للدولة لغيرها الرعاية السكنية، وأشارت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري إلى أنه تم التنسيق مع رئيس اللجنة الإسكانية لها، مطالبات البيوت المستددة



وبيان حکومتیہ والہریہ



بيان حمدان والمستويات



منابع